بوصوله إلى ١,٨ تريليون ريال:

الدين المحلي.. هل تجاوز الحدود الآمنة ؟!

ارتفع الدين المحلي خلال السنوات الأخيرة ليصل نهاية العام الماضي ٢٠١١م إلى ١,٨ تريليون ريال ،وهذا الرقم يدق ناقوس الخطر ويؤشر إلى أن الدين بات يقترب من تجاوز الحدود الآمنة مما يتطلب من الحكومة وبالذات مسئولي السياسة المالية والنقدية العمل على خفض الدين المحلي من خلال الأدوات المالية والنقدية المناسبة.

تحقيق/ علي البشيري

اتجه حجم المديونية العامة الداخلية نحو الارتفاع مع حدوث تغير واضح في مصادر التمويل خلال السنوات الأخيرة، حيث زاد الاعتماد في تمويل العجز على الاقتراض من البنك المركزي هذا إلى جانب القيام بإصدار سندات حكومية وحديثاً البدء بإصدار صكوك إسلامية بعد أن كان الاعتماد بدرجة أساسية على أذون الخزانة العامة.

وبحسب الخبير الاقتصادي ووكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط والإحصاء أحمد حجر فإن تحول الفائض النقدي الصافي للموازنة العامة والبالغ نسبته (١,٤٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز نقدي صافي متنامي بلغت نسبته (٥,٧٧٪) عام ٢٠٠٧م و (٣,٦٣٪) عام ٢٠٠٨م ليصل إلى نهايته العظمى عام ٢٠٠٩م بنسبة (٨,٨٩٪) بسبب الأزمة المالية الدولية ثم يتراجع إلى (٤,٣٪) و (٤,١٤٪) خلال عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١على التوالي، وكنتيجة لذلك ارتفع حجم المديونية الداخلية .

ارتفاع

ويشير حجر إلى ارتفاع إجمالي رصيد المديونية العامة الداخلية نهاية ٢٠١١م إلى نحو (١٨٨١) مليار ريال، هذا في الوقت الذي لا يتجاوز إجمالي الفعلي الأولي للموارد الذاتية لعام ٢٠١١م (١٦٨٩) مليار ريال، وهذا ما يعني بلوغ نسبة إجمالي رصيد المديونية العامة الداخلية إلى إجمالي الموارد العامة الذاتية عام ٢٠١١م (١١٣,٧٪)، ونسبة (٩٧,٤٪) لصافي رصيد المديونية العامة، وهذه النسبة تعكس مدى ارتفاع حجم المديونية العامة الداخلية وتجاوزها الحدود الآمنة، والمقدر الحد الأقصى لها حسب الأدبيات الاقتصادية ما بين (٥٠٪-٦٠٪) من إجمالي الموارد العامة الذاتية المؤكدة والمستمرة.

ويقول وكيل وزارة المالية المساعد للتخطيط والإحصاء أن البيانات الخاصة بمكونات الدين العام الداخلي تظهر وجود نمو طفيف في رصيد القيمة الاسمية لأذون الخزانة خلال الأربع سنوات الأخيرة حيث لم يتجاوز سنوياً (٣,٠٪)، هذا في الوقت الذي ارتفع الرصيد المدين للحكومة لدى البنك المركزي خلال نفس الفترة ما يزيد عن سبعة أضعاف إلا ربع، وهذا ما يعني ضعف إقبال البنوك والجمهور على أذون الخزانة مما ساهم في رفع أسعار الفائدة عليها وبالتالي زيادة الأعباء على الموازنة العامة، ولجوء الحكومة مرة أخرى إلى أسلوب التمويل التضخمي مما يساهم في رفع معدل التضخم وتراجع القوة التبادلية للعملة المحلية.

ناقوس الخطر

من جانبه يؤكد أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الحديدة الدكتور محمد المكردي أن اقتراب الدين المحلي من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر يدق ناقوس الخطر،حيث أن ارتفاع هذه النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى عدم مقدرة السياسة المالية على الاستمرار إذا وصلت هذه النسبة إلى ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي .لأن أعباء الدين تصبح مرتفعة.

ويشير إلى أن أعباء الدين المحلي في اليمن وصلت إلى ٤٥٠ مليار ريال سنوياً ،مما يعني أن ما يقترب من ٢٥٪ من الإنفاق العام يوجه لسداد الدين العام ،وهذه الأموال كان يمكن توجيهها نحو الاستثمار والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ناهيك أن حوالي ٣٥٪ من إجمالي الإنفاق العام يذهب لدعم المشتقات النفطية مما يعني أن أكثر من ٥٠٪ من الإنفاق العام يصبح غير فاعل ،مما يخفض من كفاءة الإنفاق العام ومساهمته في تحقيق أهداف السياسة المالية المتمثلة في النمو والاستقرار وإعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.وهذا كله أدى إلى تشوه هيكل الإنفاق العام ،ولو أضفنا المرتبات والأجور التي يتقاضاها القطاع الحكومي بالإضافة إلى الدعم وأعباء الدين فإنها تشكل ما لا يقل عن ٨٣٪ من إجمالي الإنفاق مما يعني أن الإنفاق الاستثماري "الباب الرابع" لا يمثل من إجمالي الإنفاق سوى ٥ - ١٠٪ ،وهذا يدل على انخفاض مساهمة الموازنة العامة للدولة في عملية التنمية الاقتصادية .وفي حال تفكير الدولة في زيادة هذا الإنفاق السنوي "الرأسمالي" فإنها ستضطر إلى زيادة حجم العجز في الموازنة العامة مما سيضاعف أعباء الدين في المستقبل.

ويؤكد الدكتور المكردي أن السياسة المالية في اليمن أصبحت غير قادرة على تحقيق أهدافها واقتربت من مؤشر "عدم الاستمرار" مما يتطلب من السلطات المالية في البلد القيام بإصلاح هيكل الإنفاق العام والتركيز على الجوانب الاستثمارية والتنموية التي ستساعد في المستقبل على تهيئة المجال أمام القطاع الخاص من خلال توفير مشاريع البنى التحتية التي ستساعد على زيادة حجم الاستثمار الخاص مما يعني خلق وعاء ضريبي جديد سيساعد في المستقبل على زيادة حجم الإيرادات العامة والحد من العجز وبالتالي تخفيف أعباء المديونية من جانب آخر.

تكاليف عالية

ويحذر حجر من التكليف العالية للدين المحلي حيث يشير إلى ارتفاع تكاليف الدين العام الداخلي والتي بلغت عام ٢٠١١م نحو (٢١٨١٥١)مليون بما نسبته (١١٪) من إجمالي الاستخدامات العامة وصافي الإقراض و (١٣٪) من إجمالي الموارد الذاتية، وتعكس هذه النسبة مدى ارتفاع حجم العبء والناتج بدرجة أساسية عن ارتفاع حجم المديونية وارتفاع نسبة الفائدة عليها حيث بلغت في المتوسط (١١,٦٪) هذا ارتفاع هذه النسبة وتناميها، حيث يمثل (٥٨,٣٪) من إجمالي الدين العام إلى جانب نموها خلال الأربع سنوات الأخيرة بمعدل يقارب (٤٠٪) وهذا ما يمثل خطورة حقيقية في ظل توقعات استمرار العجز خلال السنوات القادمة عند مستوياته المرتفعة وبالتالي من المتوقع بلوغ إجمالي المديونية العامة الحدود القصوى للمستوى الآمن لها خلال السنوات القليلة القادمة.

تحقيق الاستقرار

يقترح وكيل وزارة المالية المساعد للتخطيط والإحصاء أحمد حجر تنفيذ عدد من السياسات والإجراءات أهمها تحقيق استقرار اقتصادي وأمني حقيقي يسمح بتحريك عجلة الاقتصاد الوطني للأمام، وذلك كشرط أساسي لتحسين مستوى الإيرادات وبالأخص غير النفطية والسيطرة على معدلات التضخم.والسعي ا الجاد لخفض حجم المديونية العامة الداخلية خلال السنوات القادمة، سواءً من خلال رفع كفاءة تحصيل وتوريد الإيرادات الغير نفطية المركزية منها والمحلية وترشيد النفقات ورفع كفاءة تخصيصها أو كلاهما معاً.

كما يؤكد على ضرورة التنسيق مع البنك المركزي لانتهاج سياسات قصيرة ومتوسطة الأجل تفضي إلى خفض أسعار الفائدة لتصل إلى المستويات التي لا تخفض أعباء الدين العام الداخلي فحسب بل تساعد على تشجيع وحفز القطاع الخاص على الاستثمار أيضاً.وأهمية السعي لرفع كفاءة إدارة الوحدات الاقتصادية بما يفضي إلى خفض خسائر بعضها وبالتالي خفض الدعم الجاري لها ورفع مستوى أرباح البعض الآخر منها، هذا إلى جانب تفعيل وتعزيز استثمار مواردها المالية بما يساهم في خفض الدعم والمساهمات الرأسمالية لها.

ويشدد على ضرورة دراسة البدائل المتاحة لتمويل العجز وتحديد أكثرها استقراراً وأقلها كلفة وأطولها مدة.وضرورة دراسة موضوع ودائع الجهات الحكومية لدى البنك المركزي بما يضمن معرفة وجهة ومبررات بقاء هذه المبالغ في حسابات خاصة والحد منها إلى أقصى حد ممكن إلى جانب تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المبالغ.وكذا إعطاء موضوع رفع كفاءة تخصيص واستغلال الموارد الأجنبية (قروض، ومساعدات) المتاحة أهمية خاصة، بما يضمن تحقيق الاستغلال والتخصيص الأكفأ والأمثل لها.

ويدعوا إلى مواصلة سياسة ترشيد النفقات العامة وفتح الملفات المرتبطة بها مثل تنظيف كشوف الراتب من الوظائف الوهمية والمزدوجة، ووصول المعونات الاجتماعية إلى مستحقيها والتقاعد، والحسابات الخاصة.وإعطاء موضوع تحسين تحصيل إيرادات السلطة المحلية والمشتركة الاهتمام المناسب وتوجيه الموارد المتاحة لها بما يخدم عملية التنمية في المحافظات.وعمل تقارير عملية ومنتظمة عن الدين العام بجانبية المحلي والخارجي مشفوعاً بالمقترحات اللازمة لمعالجة مختلف القضايا المرتبطة به أولاً بأول.وكذا رفع مستوى التعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بالدين العام (الداخلي والخارجي) على مستوى الوزارة وخارج الوزارة ومع الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط والبنك المركزي والجهات المستفيدة) بما يضمن الحصول على بيانات دقيقة ومتسقة ومنتظمة حول الموضوع من ناحية، والمشاركة في تقييم مستوى تنفيذ السياسات والمشاريع المرتبطة بالموضوع واقتراح المعالجات من ناحية أخرى.

موارد مجمدة

ويلفت وكيل وزارة المالية المساعد للتخطيط والإحصاء أحمد حجر إلى وجود موارد مالية حكومية مجمدة كان بالإمكان استخدامها بديلاً عن القروض المحلية حيث يشير إلى أن البيانات النقدية تظهر وجود نحو (٢٣٦٤٤٣) مليون ريال كودائع للجهات الحكومية لدى البنك المركزي وفي حسابات خاصة وذلك نهاية عام ٢٠١١، وتمثل هذه الودائع ما نسبته (٣٢,٨٪) من إجمالي الرصيد المدين للحكومة لدى البنك المركزي وهذا الرصيد الضخم من الودائع غالباً لا تتقاضى الحكومة عليه أي فوائد ولم تستطع الجهات المفتوح الحساب لصالحها استغلاله للأغراض المحددة لذلك، مما يعني تجميد الحكومة لجزء هام من الموارد هي في أمس الحاجة إليها بل وتتحمل أعباء بدون أي مبرر اقتصادي وربما قانوني، هذا إلى جانب عدم خضوع هذه المبالغ المجنبة لأية رقابة سابقة أو مصاحبة أو لاحقة وكذا عدم معرفة مدى وجاهة ومبررات تخصيص هذه الموارد مما يعني في الغالب عدم كفاءة تخصيصها.

خطورة

وبحسب حجر فان البيانات تظهر أن نسبة إجمالي الدين العام (داخلي وخارجي) بلغت عام ٢٠١١م (٤٧,٤٪)، والملاحظ أن الدين العام الداخلي يلعب الدور الأساسي في الوقت الذي لم تتجاوز بالنسبة للدين الخارجي (١,١٪) وهذا يعني أن مستوى العبء على وحده الدين العام الداخلي تصل إلى أكثر من عشرة أضعاف العبء لوحدة الدين الخارجي، وهذا يبرز مدى الخسارة التي تتكبدها الحكومة بسبب عدم استغلال القروض والمساعدات الخارجية المتاحة الكبيرة مقارنة بحجم المستخدم منها فعلاً، مما يضطرها إلى الاقتراض الداخلي مرتفع التكاليف.

التقى سفيري الولايات المتحدة وفرنسا بصنعاء

وزير النفط يرحب بالاستثمارات الأجنبية في القطاعات النفطية والغازية

■ ،،الثورة/ قاسم الشاوش

التقى وزير النفط والمعادن احمد عبد الله دارس امس سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء جيرالد فايرستاين.. جرى في اللقاء بحث عدد من المجالات أهمها التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية في قطاع النفط والغاز وسبل تعزيزها وتطويرها..

وفي اللقاء اشار وزير النفط والمعادن إلى عمق العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية وماتشهده من تطور ملحوظ في مختلف المجالات، منوها إلى أن قطاع النفط والمعادن سيشهد تحولات واجراءات في مجال الهيكلة والتشريعات المحفزة للشركات والاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية..

واكد الوزير دارس اهمية دور الاصدقاء الامريكان في دعم جهود التنمية والتدريب والتأهيل وتحفيز الشركات الامريكية للاستثمار في اليمن وكذا الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات النفط والغاز والمعادن .. مشيراً إلى ان القيادة السياسية والحكومة تولي قطاع النفط والمنشآت النفطية اهمية كبيرة من خلال توفير الاجواء المناسبة للاستثمار وكذا توسيع الفرص الاستثمارية ورفع الانتاج وبما يعزز من الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع وتحقيق الازدهار المنشود..

من جهته اكد السفير الامريكي دعم ومساندة بلاده لجهود الحكومة لما يحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي لليمن، مشيرا الى اهمية التعاون المشترك لتوفير المناخات المناسبة للاستثمار..

ولفت الى اهتمام الحكومة الامريكية بدعم اليمن ومساعدة الحكومة خلال الفترة الانتقالية والعمل مع الاصدقاء الدوليين لتنفيذ المبادرة الخليجية والعمل على بناء مؤسسات يمنية قوية..

وقال السفير الامريكي بصنعاء " ان هذه الجهود تأتي في اطار مساعدة اليمن للتغلب على التحديات التي تواجهه وبناء اقتصاد مزدهر وقوي ".مشيرا الى دور الشركات الامريكية العاملة في اليمن في قطاع النفط والغاز في تطوير اعمال الاستكشاف والتنقيب وأنتاج النفط..

وكشف السفير فاير ستاين عن رغبة عدد من الشركات الامريكية للاستثمار في اليمن وانه سيتم دعم الحكومة اليمنية ووزارة النفط والمعادن من خلال الترويج لفرص الاستثمار الواعدة، وحث رؤوس الاموال والشركات العالمية والامريكية للاستفادة من العروض والفرص المتاحة في اليمن.

من جهة اخرى بحث وزير النفط والمعادن احمد عبد الله دارس امس مع السفير الفرنسي بصنعاء فرانك جيله مجالات التعاون المشترك في مجال الترويج لفرص الاستثمار وجذب الشركات الفرنسية وتوسيع أعمالها الاستثمارية في اليمن .

وتطرق اللقاء إلى أعمال الشركات الفرنسية في اليمن في عدد من القطاعات النفطية والتي تسهم بأيجابية في مجالات الاستثمار والتنمية..

واكد الجانبان أهمية توسيع فرص الاستثمار والأعمال الاستكشافية في مجال الغاز وكذا تقييم أسعار الغاز وإيجاد آليات جديدة مناسبة ومرنة تستطيع أن تواكب التحولات التي تشهدها الأسواق العالمية وبما يلبي المتطلبات الاقتصادية والتنموية في اليمن..

وفي اللقاء جدد وزير النفط والمعادن الترحيب بالشركات الفرنسية الراغبة بالاستثمار في مجالات استكشاف وانتاج النفط والغاز.. مشيدا بالجهود التي تبذلها شركة توتال في تطوير الاعمال الاستكشافية والانتاجية..

من جانبه اكد السفير الفرنسي بصنعاء أن عدد من الشركات الفرنسية تعتزم دخول اليمن للاستثمار في مجال النفط والغاز، إضافة إلى شركة توتال وعدد من الشركات التي ترغب في توسيع استثماراتها وأعمالها الاستشكافية والإنتاجية..

حضر اللقاء رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نصر الحميدي والمستشار القانوني لوزير النفط الدكتور توفيق نعمان.

من جهة أخرى بحث وزير النفط والمعادن أحمد عبد الله دارس خلا ل لقائه أمس بصنعاء مدير شركة جي دبليو الامريكية لتطوير الاعمال ويتلي برونر، البرنامج الاستثماري للشركة ورغبتها بالاستثمار في اليمن.. وفي اللقاء أكد الوزير دارس تشجيع الحكومة لرؤوس الأموال الأجنبية والشركات للاستثمار في قطاع النفط والغاز والمعادن في اليمن..

ودعا كافة الشركة العاملة في مجال النفط الى الاستفادة من الفرص الاستثمارية في قطاع النفط اليمني والتي تم عرضها مؤخراً للاستثمار وهي القطاع (٦، ١٥، ٨٤، ٨٥).

قيادة الاتحاد التعاوني الزراعي تلتقي وفد منظمة الفاو

مناقشة سبل الحصول على المعلومات وتوحيدها ضمن مشروع التصنيف المتكامل للأمن الغذائي

■ ،،الثورة/عبدالواسع الحمدي

التقى الأخ محمد بشير رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي ومعه الاخوان علي الهيشي الأمين العام وعلي بامحمود رئيس لجنة الرقابة والتفتيش وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد وفد منظمة الفاو برئاسة الأخ الدكتور محمد نعمان سلام مساعد ممثل الفاو في اليمن ومعه بيليهو فقيس اتشيلهوم المنسق الفني لمشروع التصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي والخبير الاستشاري الدكتور منصور القدسي.

وخلال اللقاء الذي كرس لمناقشة طرق الحصول على المعلومات وتوحيدها والاستفادة منها ضمن مشروع التصنيف المتكامل للأمن الغذائي بما يوجد تناغما وتطابقا بين مختلف مصادر المعلومات لدى جميع الجهات ذات الصلة بالأمن الغذائي ، الأمر الذي يحقق المصداقية لدى الجهات المانحة ويعمل على توزيع المنح والمشاريع على الجهات المختلفة ويهدف المشروع إلى إيجاد علاقة تنسيق بين مختلف الجهات في إيجاد المعلومة والحصول عليها .

من جهته أكد الأخ المهندس جواد العريقي رئيس الدائرة المالية والإدارية بالاتحاد أن الاتحاد يسعى للحصول على المعلومة من خلال الأطر التعاونية المختلفة وعلى رأسها الفروع والجمعيات التي تحصل عليها من المزارعين وهذا يؤثر على نوع المعلومة التي تختلف باختلاف اهتمامات المصدر نفسه حيث يسعى المزارع إلى توفير المعلومة التي يرى أنها ستسهم في حل مشاكله ، كما تطرق إلى تعثر المرحلة الثانية من استكمال شبكة البيانات والمعلومات التعاونية والتي نأمل أن تربط المركز الرئيسي بالفروع والمشاريع التعاونية وتوفير المعلومات المختلفة والتي ستسهم في تحقيق الأمن الغذائي .

وأضاف :يعاني المزارع في الحصول على المعلومة المناسبة في الوقت المناسب ونسعى دائما إلى الوقوف إلى جانب المزارع رغم إمكانياتنا الشحيحة.

هذا وقد تم مناقشة جملة من المواضيع المتعلقة بأنشطة الاتحادات ومجال التسويق وتصدير المنتجات الزراعية والصعوبات التي تعترضها.

هذا وقد أشاد الأخ ممثل المنظمة بالدور الذي يضطلع به الاتحاد في خدمة التنمية وبما يملكه من رصيد في المعلومات مؤكدا حرص المنظمة على التعاون مع الاتحاد .